كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ

رئيس جامعة القدّيس يوسف في بيروت

مع اقتراب إحياء الذكرى المئويّة الأولى

لإعلان ولادة دولة لبنان الكبير (1920–2020) :

الجامعة ووظائفها في زمن الأزمات

لمناسبة الاحتفال بعيد شفيع جامعة القدّيس يوسف في بيروت

يوم الثلاثاء الواقع فيه 19 آذار (مارس) 2019

في مدرّج جان دوكروييه اليسوعيّ

– حرم العلوم والتكنولوجيا (CST) – مار روكز

فخامة رئيس الجمهوريّة العماد ميشال عون، ممثّلاً بمعالي الوزير سليم جريصاتي،

سعادة دولة رئيس مجلس النوّاب، الأستاذ نبيه برّي، ممثَّلاً بسعادة النائب ميشال موسى،

سعادة دولة رئيس مجلس الوزراء، سعد الحريريّ، ممثَّلاً بسعادة النائب والمستشار داوود الصايغ،

نيافة الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي، بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق، ممثَّلاً بالمونسنيور بول الصيّاح،

معالي الوزراء،

سعادة السفراء،

حضرات السيّدات والسادة النوّاب،

حضرات السادة رؤساء السلطات القضائيّة،

حضرات السيّدات والسادة، رؤساء النقابات والجمعيّات المهنيّة،

حضرات ممثّلي الجيش اللّبنانيّ، وقوى الأمن الداخليّ والأمن العامّ،

حضرات السيّدات والسادة رؤساء الجامعات،

حضرات السادة رؤساء الهيئات الإجتماعيّة والإقتصاديّة،

حضرة الأب الرئيس الإقليميّ للرهبنة اليسوعيّة في الشرق الأدنى والمغرب،

حضرات السيّدات والسادة أعضاء المجلس الإستراتيجيّ في الجامعة،

حضرات السيّدات والسادة أعضاء مجلس الجامعة،

حضرات السيّدات والسادة رؤساء وممثّلي إتّحاد ورابطات قدامى الطلاّب،

حضرات السيّدات والسادة ممثّلي هيئة موظّفي الخدمات العامّة،

حضرات السيّدات والسادة المعلّمات والمعلّمين،

حضرات السيّدات والسادة، الطالبات والطلاّب،

أيّها الأصدقاء الأعزّاء،

1. في هذا العيد، عيد القدّيس يوسف، شفيع جامعتنا، نبدأ بالالتفات نحو القدّيس العادل والطيّب، القدّيس يوسف المعروف بصمته. كان هذا الصمت يمنحه الفرصة للإصغاء باستمرار إلى صوت ضميره، وهو القدّيس

الذي تمتّع بالقوّة والصلابة على المستويين الخارجيّ والباطنيّ، مثل تلك الألواح الخشبية التي كان يحوّلها إلى قطعٍ مفيدة. قال قداسة البابا بنديكتوس السادس عشر: "ليس من قبيل المبالغة الاعتقاد بأنّ يسوع قد تعلّم من أبيه يوسف على وجه التحديد – وعلى الصعيد الإنسانيّ – الصلابة الباطنيّة التي تفترض العدالة الحقيقيّة، تلك التي أصبحت "العدالة العليا" التي سيعلّمها لتلاميذه[1] في يوم من الأيّام.

2. إذا كان القدّيس يوسف لا يزال يعلّمنا الصلابة الداخليّة وحتّى الخارجيّة، يتوجّب على الجامعة في لبنان، وخاصّة جامعتنا، أن تبقى صامدة في الأوقات الصعبة التي يمرّ بها بلدنا. أحد أسلافي، رئيس الجامعة الفخريّ والشخصيّة الوطنيّة الأب سليم عبو اليسوعيّ الذي غادرنا في كانون الأوّل (ديسمبر) الماضي إلى مسكن النور، لا تزال ذكراه ذكرى شخصيّة قويّة وصلبة لا يزال يتردّد صدى مواقفها في الفضاء اللّبنانيّ ويتخطّاه، لدرجة أنّ الجامعة تأخذ على عاتقها واجب تأوين مواقفه ودعوته المستمرّة للمقاومة. في هذا اللّقاء التقليديّ الذي يتمّ في 19 آذار (مارس)، والذي بدأه الأب دوكروييه Ducruet في العام 1976، وهو شخصيّة أخرى رائعة من الجامعة ومن لبنان، يمكننا أن نؤكّد أنّ جامعة القديس يوسف في بيروت التي تأسّست في العام 1875 في خدمة لبنان الثقافة، والكفايات والمهارات، والحريّات، والعيش معًا، والديمقراطيّة، والعدالة، كانت ولا تزال تواصل عمل مؤسّسيها ومن أعاد تأسيسها. سبعة مؤسّسين من الأوائل مثل الآباء غوترولیه Gautrelet، وكانوتي Canuti ، وكاتين Cattin ، وبلانشيه Planchet ، ومونو Monnot ، وبايو Pailloux ، ونورمان Normand[2]، بالإضافة إلى من أعاد تأسيسها مرّة أخرى مثل الآباء كولفنباخ Kolvenbach ، ودوكروييه Ducruet وبوزيه Pouzet وشاموسي Chamussy وعبو Abou ، كلّ واحد منهم ترك بصمته على هويّة جامعتنا[3]. فبروح من الامتنان تجاه المؤسّسين ومن أعادوا التأسيس، وأيضًا لأولئك الذين يواصلون المهمّة اليوم بضمير وتفانٍ، نعيش هذه اللّحظة المتميّزة من تاريخنا، وهي السنة 144 من مسار جامعتنا التاريخيّ الطويل.

3. إذا كنت قد عنونتُ هذه الكلمة "**وظائف الجامعة في زمن الأزمات عند اقتراب الذكرى المئويّة الأولى لولادة لبنان الكبير**"، فذلك لكي أطلب من الجامعة والمؤسّسات التربويّة الكبرى التي رافقت ولادة لبنان

---

1 بندكتوس السادس عشر، ساحة القدّيس بطرس، الأحد الرابع من زمن التهيئة للميلاد، في 18 كانون الأوّل (ديسمبر) 2005.

2 راجع **جامعة القدّيس يوسف في بيروت ورؤيتها لسنة 2025**، كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ في 19 آذار (مارس) 2018.

3 في العام 1975، كان لدى جامعة القدّيس يوسف في بيروت شرعة مكتوبة ونظام جديد للإدارة الحديثة، بعد 100 عام من تأسيسها.

الكبير هذا وساهمت في تأسيسه، مساءلة نفسها في بعض المشاكل الأساسّية التي قد تقوّض وجوده. يبدو لي أنّ جامعة القدّيس يوسف في بيروت، كما أيّ جامعة أخرى في لبنان تسعى فقط لتحقيق المنفعة العامّة، تواجه باستمرار ثلاثة تهديدات على الصعد التالية : 1) التهديد الأكاديميّ بسبب انحدار نظامنا الجامعيّ إلى الهاوية، 2) والتهديد الثقافيّ بسبب الأزمة الأخلاقيّة والروحيّة التي يمكن تلخيصها بكلمة الفساد المعمّم، تلك الآفة التي تصيب الجمهوريّة ومواطنيها 3) والتهديد الذي يطال الهويّة اللّبنانيّة بسبب فقدان معالمها. لذلك من الضروريّ أن تجدّد الجامعة تفكيرها في مسألة العيش معًا، وهو أساس نظامنا الإجتماعيّ السياسيّ وأساس هوية الصيغة اللّبنانيّة. إذا كنّا نتحدّث عن أزمة نظام في الحالات الثلاث التي ذكرناها، فذلك لأنّ الأزمة تثير التوتّر، وحالة من الخلل الخطير أو التفسّخ المثير للقلق في المجالات السياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة. لم تثر هذه الأزمة هذا التمزّق فحسب بل تسبّبت أيضًا باضطراب في العقول وفي مختلف أوساط المجتمع اللّبنانيّ.

4. مهمّة الجامعة هذه التي تكمن في التفكير بطريقة نقديّة في مسائل صعبة قد أكدّها لنا مؤخّرًا الرئيس العامّ للرهبنة اليسوعيّة الأب أرتورو سوزا Arturo Sosa في لويولا في شهر تمّوز (يوليو) الماضي: *"تمكّنت الجامعة كمؤسّسة إنسانيّة والرسالة الجامعيّة للرهبنة اليسوعيّة من مواجهة الفترات التاريخيّة الصعبة والمعقّدة بطريقة خلاّقة مع الحفاظ على وفائها لرسالتها وسبب وجودها. الجامعة هي مجتمع جامع للمصالح الروحيّة ويشارك في البحث عن الحقيقة. تقترب الجامعة من ذاتيّتها في البحث عن الحقيقة لأنّها مقتنعة بأنّ البشر يمكنهم الوصول إليها"* [4]. من هنا، وبالاستمرار في التشديد على مكان الطالب كعنصر فاعل في تنشئته، يجب على الجامعة اعتماد مقاربة نقديّة للمشاكل الكبرى التي يرزح المجتمع تحت وطأتها. أليست علةّ وجودها المساهمة في التحوّل الاجتماعيّ الذي يهدف إلى رفاهية الوطن وكلّ فرد من حيث التنمية المتكاملة، من خلال البحث والتعليم؟

أ) الوظيفة الأولى، نقد النظام الجامعيّ اللّبنانيّ الحاليّ

4 خطاب الرئيس العام للرهبنة اليسوعيّة أرتورو سوزو، **l'Université source d'une vie réconciliée** الجامعة مصدر حياة متصالحة، لويولا، تمّوز (يوليو) 2018.

المشكلة الأولى التي أودّ التطرّق إليها معكم هي مشكلة الأزمة الحاليّة التي يعاني منها التعليم العالي في لبنان؛ فقد أصبح هذا التعليم اليوم رهينة المصالح التجاريّة والطائفيّة. كان سليم عبو يؤكّد، وكان قد تطرّق إلى هذه المشكلة في العام 2002، أنّه "*يترتّب علينا أن نقاوم انهيار التعليم العالي الناجم عن الانتشار السرطانيّ للمؤسّسات الجامعيّة أو التي تدّعي أنّها أكاديميّة*"[5]. قبل إنشاء الجامعة اللّبنانيّة في العام 1953، كان هناك جامعتان في لبنان، الجامعة الأميركيّة في بيروت وجامعة القدّيس يوسف. في الستّينيات، تمّ إنشاء جامعتين؛ ثمانينيّات القرن الماضي شهدت إنشاء ما يقارب عشر مؤسّسات، ثمّ توسّعت الشبكة لتصبح اليوم مجموعة من 52 مؤسّسة يبلغ عدد طلابّها 000 200، وحوالى الثلث منهم هم في الجامعة اللّبنانيّة[6]. لكن هل ما زال بإمكاننا التحدّث، في الكثير من الحالات، عن جامعات؟ على سبيل المثال، لقد قام الجيش اللّبنانيّ مؤخّرًا بوضع يده على تجارة للشهادات تتمّ في أربع جامعات على الأقلّ، منحت الشهادات لعسكريّين لم يحضروا أبدًا مقرّرات أكاديميّة. لقد أظهرت لي مشاركتي في مجلس التعليم العالي من العام 2015 إلى العام 2018 المخاطر التي تهدّد هذا التعليم وتضخّم البرامج في هذه الجامعة أو تلك. فقد تمكّنت جامعة جديدة من الحصول على الاعتراف بالعديد من برامجها في غضون بضعة أيّام بينما كان البعض الآخر في انتظار هذا الاعتراف منذ أكثر من ثلاث أو أربع سنوات. وقد تمكّن فرع في إحدى الجامعات من الحصول على اعتراف مجلس الوزراء دون إبلاغ الوزير المسؤول، بينما كانت الجامعات الأخرى تنتظر منذ فترة طويلة الموافقة الرسميّة لفروعها. دعونا نسأل أنفسنا عن أسباب هذا الانهيار:

1. صحيح أنّ تفاقم عدد مؤسّسات التعليم العالي الخاصّة والرسميّة ليس مقتصرًا على لبنان. توجد اليوم ألف جامعة تقريبًا في العالم العربيّ، منها 400 جامعة تابعة للقطاع الخاصّ التجاريّ. تسارعت ليبراليّة السوق لتلبية الطلب على الشهادات المؤهّلة وتشجيع منافسة الآخرين لرفع مستوى التعليم. النتيجة على مستوى العالم العربيّ سلبيّة لأنّه متأخّر في التصنيف العالميّ، باستثناء بعض البلدان والجامعات.

نحن لا نعارض إنشاء جامعات أو كليّات جديدة في لبنان، لكنّنا نطرح على أنفسنا السؤال التالي: مع أيّ رؤية وأيّ استراتيجيّة يتمّ إنشاء هذه الجامعات؟ ذات مرّة، أخبرني وزيرٌ لبنانيّ للتربية أنّ هذا الأمر لا يشكّل مشكلة

5 سليم عبو، مقاومة الجامعة، خطاب عيد شفيع الجامعة في 19 آذار (مارس) 2003.

6 من الصعب ايجاد أرقام دقيقة لعدد الطلاب في الجامعة الرسميّة.

وأنّه يجب أن يُسمَح للسوق نفسه القيام بتنظيم ذاتيّ، وهكذا ستجد الجامعات ذات المستوى الضعيف نفسها مضطرّة للتنحّي. لكن هذا الوزير نفسه نسي الشطارة اللّبنانيّة وهي الابتعاد عن المتطلّبات الأكاديميّة وتقديم خدمات غير قانونيّة متنوّعة، والأمثلة كثيرة في هذا المجال.

في الواقع، لم تتمّ بلورة أيّ رؤية رسمية شاملة ومتابعتها بشأن إنشاء الجامعات الجديدة وهي جامعات معمّمة في لبنان، من الإجازة حتّى الدكتوراه. لا توجد خطّة لتوزيعها وفقًا لاحتياجات البلد والمناطق وخاصّةً بحسب التخصّصات. البرامج أو الشهادات الممنوحة في لبنان تتكرّر حيث القطاعات التي لا تتطلّب ستثمارات ضخمة يتمّ البحث عنها أكثر من غيرها لأنّها تدرّ أرباحًا. بالتالي هناك أربعون كليّة في إدارة الأعمال في هذا البلد! وعلى الرغم من وجود عدد كبير من كليّات الهندسة، ما يقارب العشرين، تتزاحم مشاريع إنشاء مؤسّسات جديدة بغضّ النظر عن الإمكانيّات المتاحة في السوق. 000 48 خرّيج، الربع بينهم مهدّد بالبطالة، وهناك ستّ كليّات للصيدلة وطلب على ستّ كليّات أخرى على الرغم من أنّ سوق العمل يعجّ بالخرّيجين.

2. سبب ثانٍ لهذا الوضع الفوضويّ هو غياب التشريعات التي من شأنها صياغة شروط محدّدة لقبول المرشّحين وفرض ممارسة ضمان الجودة التي تتطلّب من أيّ جامعة الامتثال لعمليّات الاعتماد المُعتَرَف بها على المستوى الدوليّ: صدر القانون 2014/285 بشأن تنظيم التعليم العالي، والمرسوم 13/10068 المتعلّق بشروط منح الدكتوراه والمرسوم 18/2176 بشأن شروط إنشاء البرامج. إنّها تطوّرات هامّة. لكن مشروع القانون حول الالتزام بضمان الجودة الذي صاغته وزارة التربية والتعليم العالي في العام 2012 لا يزال يخضع للّجان البرلمانيّة لمناقشته ودراسته. يمكن تلخيص هذا المشروع من خلال إنشاء هيئة مسؤولة عن ضمان الجودة في مؤسّسات التعليم العالي في لبنان ونشر القواعد والمعايير الدوليّة التي يجب على كلّ جامعة احترامها في أكثر من مجال، خاصةً مجال الإدارة الجامعيّة. هل سيكون صدور هذا القانون مزعجًا بالنسبة إلى مؤسّسة أو أخرى أو بالنسبة إلى السلطة أو السلطات التي تحميها؟ يتمّ التأكيد لنا اليوم أنّ هذا القانون وصل الى أبواب الجلسة العامّة للبرلمان، لذلك نأمل أن يتمّ التصويت عليه في أقرب ممكن؛ يُعدّ منح علامة ضمان الجودة المرفقة بالقوانين والمعايير من قِبَل هيئة وطنيّة مقياسًا جيّدًا إذا تمّت ممارستها بشكلٍ جيّد؛ ولكن هذا لا يُعفي الجامعات من وجوب الحصول على الاعتماد الدوليّ من وكالة مُعترف بها من الأنظمة الدوليّة، وإدراجه في القانون. هذا

مطلب أخلاقيّ وأكاديميّ لأنّ خرّيجينا الذين يمثّلون الرأسمال اللّبنانيّ الحقيقيّ، رأسمال الذكاء والكفاءة، يتركون أثرًا في العالم ويشكّلون فخر أمّهم المربّية ولبنان في القارّات الخمس.

3. لن أطيل الكلام في السبب الثالث ألا وهو النقص الواضح في معرفة احتياجات السوق: ما هي المهارات الهامّة والمهن التي توفّر فرص العمل اليوم وخاصّة في المستقبل؟ اليوم، تقوم مدارسنا الثانوية بتدريس المهارات و60 في المائة منها ليست مفيدة لمهن الغد. يظلّ صوت النقابات والجمعيّات المهنيّة في هذا المجال متحفظًا للغاية عندما يتعلّق الأمر بالتصريح بتخصّصات جديدة في مجالات مفتوحة على المستقبل مثل الهندسة والصحّة. إلاّ أن الجامعات تستمرّ في تخريج الطلاّب من دون أيّ قاعدة أو قيمة سوقيّة: إحدى كليّات الهندسة تستقبل حوالى 900 طالب في السنة الأولى، قادمين من أيّ فرع من فروع البكالوريا، حتّى لو أُخذت الشهادة من خلال الحصول على تقييم تعويضيّ ؛ تُخضع جامعة أخرى حاملي شهادة البكالوريا الإقتصاديّة والإجتماعيّة إلى مقرّرات مسبقة في الرياضيّات لقبولهم في الدراسات الهندسيّة. أحد الأساتذة الثانويين قال في إحدى الوثائق: لا أعلم كيف أنّ الجامعة الفلانيّة قبلت أحد تلامذتي في الهندسة ومستوى علامته في الفيزياء لا يتعدّى الـ 4 على 20؟ يتمّ تخريج ما لا يقلّ عن 25000 إلى 30000 طالب من جميع التخصّصات سنويًا في سياق اقتصاد محلّي مُستَنزَف لا يمكنه توظيف سوى القليل منهم. ولكن سواء كان أرباب العمل من أصحاب القدرات محليّين، إقليميّين أو دوليّين، فسوف يستبعدون المرشّحين الحائزين على شهادة ذات مستوى منخفض.

4. نلاحظ أنّ التقارير الأخيرة المتعلّقة بالتنمية الإقتصاديّة اللّبنانيّة لا يرد فيها دور التعليم العالي، بينما على المستوى الدوليّ، فإنّ دراسة مثل تقرير ماكينزي Mackenzie يكتفي بمصطلحات عامّة تنطبق على أيّ بلد[7]. يتحدّث هذا التقرير عن فرصة إقامة إقتصاد جديد من المعرفة الجديدة والابتكار. لسوء الحظّ، لا يعلّق هذا التقرير على دور الجامعة أو المؤسّسات الجامعيّة التكنولوجيّة المتقدّمة في تنشئة قوّة عاملة عالية التخصّص والتي سيكون لبنان والمنطقة في أمسّ الحاجة إليها في المستقبل. من الواضح أنّ هذا يشكّل نداءً قويًّا لإعداد جامعتنا من أجل مواجهة تحديّات المستقبل!

5. لنسأل أنفسنا للحظة عن عواقب هذا الاختلال الوظيفيّ ونتائجه.

7 www.economy.gov.lb/media/11893/20181022-1228full-report Mackenzie-en.pdf

1. النتيجة الأولى هي المنافسة الشرسة. جاء رئيس جامعيّ ليبلغني كيف أنّ جامعة أخرى، في إحدى فروعها الإقليميّة، دفعت لاثنين من أساتذتها ما يقارب ضعف ما يتقاضوه فتمّ إغراؤهما وأخذا معهما معظم طلابهما. وماذا عن شراء الطلاّب في مدارسهم بتقديم العروض المدهشة لهم؟

2. النتيجة الثانية هي المعادلة بالمستوى الأدنى؛ منح الشهادات مسألة تتعلّق بانتشار التعسّف بسبب عدم وجود معايير واضحة ومعلنة. كم من الشائعات حول الشهادات ذات المستوى المنخفض، والشهادات المزيّفة بعد إجراء إمتحانات تفتقر إلى الجديّة، وشهادات تُمنَح إلى طلاّب لا يتابعون المقرّرات أبدًا.

3. النتيجة الثالثة: مشهد جامعيّ فيه تباين مؤثّر: بعض الجامعات تسعى فقط للربح النفعيّ؛ بينما تناضل الجامعات الأخرى، وهي حقًّا ذات منفعة عامّة ولا تبغي الربح، تسعى جاهدة لإيجاد مساعدة ماليّة لطلاّبها والأموال اللازمة لتقدّمهم، فهذه هي مهمّتها الدائمة.

6. ولكن ما هو ردّ جامعة القدّيس يوسف؟

1. كان الردّ الأوّل تعليق مشاركتنا في رابطة جامعات لبنان التي كنّا من بين المشاركين في تأسيسها. تمّ اتّخاذ هذا القرار بالاتّفاق التامّ مع الجامعة الأميركيّة في بيروت لأنّه لم يعد من الممكن تغطية الانتهاكات الجسيمة التي تحصل بحجّة أنّ الجامعات الخاضعة للمقاضاة لا تنتمي إلى الرابطة. نتوقّع إجراءات ملموسة طويلة الأجل تتطلّب من أيّ جامعة أن تخضع لقوانين ضمان الجودة ومعاييرها. ولا تزال قضيّة أخرى تمثّل مشكلة كبيرة وهي أنّ الرابطة تضمّ جامعات تتوخّى الربح وغيرها لا يتوخّى الربح، والفلسفة التربويّة عند الأولى ليست نفسها عند الثانية.

2. أظهر ردّنا على هذه الحالة الغوغائية ذات النتائج الكارثيّة على أنّ جامعة مثل جامعتنا لا يمكنها أن تعترض إلا بسعيها أكثر فأكثر نحو تحقيق التميّز، ما يشكّل ثابتة من ثوابت الجامعة. هذا التميّز هو بالتحديد ما تدعو إليه "رؤية" جامعة القدّيس يوسف في السنوات المقبلة حتّى العام 2025 ويتمّ تنفيذها على جميع مستويات الجامعة. يشهد على ذلك الاهتمام الدائم بالتعليم الجامعيّ الموجَّه إلى المعلّمين، وتطوير الوسائل المخصّصة للبحث، وإضفاء الطابع المؤسّساتيّ على ضمان الجودة بشكل الاعتماد المؤسّساتيّ للجامعة بأكملها. كما يتّضح ذلك من واقع أنّ العديد من الكليّات والمعاهد بدأت عمليّة اعتماد برامجها مثل المعهد العالي للهندسة في بيروت، وكليّة إدارة الأعمال والعلم الإداريّ، وكليّة الصيدلة، وكليّة

الطبّ ومعهد العلاج الفيزيائيّ. هذه العمليّة لا يمكن فصلها عن التحدّي الذي تواجهه الجامعة من أجل تقديم التنشئة لطلاّبها في القواعد العمليّة للمواطنة، وهذا يعني اعتبار الحقوق والواجبات خيرًا شاملاً واختيار ثقافة النقاش الديمقراطيّ والعيش معًا الاختيار الصحيح. مهمّتنا تكمن في أن نكون مساحة نبني فيها فردانيّة الشخص الذي يتمتّع بكرامة وينظر إلى الشخص الآخر على أنّه يتمتّع من حيث تكوينه بالكرامة والحريّة، ويسعى إلى تخطّي الصراع بين الجماعات والقبائل من خلال العمل على الذات بغية الوصول إلى مكانة المواطن.

3. لكنّ ردّنا على هذه الأزمة، أزمة التعليم العالي اللّبنانيّ لا يمكن أن يكون كاملًا أو فعّالًا إذا لم يتمّ إقرار قانون ضمان الجودة وتطبيقه بحرفيّته في إطار الضمانات الدستوريّة التي تضفي الشرعيّة على وجود كلّ مؤسّسة تربويّة واستقلاليّتها، خاصّة في التعليم العالي. أودّ أن أضيف: إنّ هذا القانون الذي يجب أن يُلزم أيّ مؤسّسة بالإبلاغ عن نجاحاتها وإخفاقاتها، سيكون درسًا مثاليًا للجسم السياسيّ والإجتماعيّ اللّبنانيّ بأكمله، وهو جسم لا يزال غارقًا يُنعَت بالفساد والإدارة السيّئة. أحد الحكماء وهو صينيّ ومستشار الإمبراطور، أسرّ لهذا الأخير، منذ عدّة قرون، بما يلي : *"إذا كنت تريد تدمير بلد ما، فلست بحاجة إلى شنّ حرب دمويّة عليه. يكفي تدمير نظامه التعليميّ وتعميم الفساد. ثمّ يجب عليك الانتظار عشرين عامًا وسيكون لديك بلد يتكوّن من الجهلة ويحكمه لصوص. عندئذٍ سيكون من السهل جدًّا عليك هزيمتهم"*. فهل وصلنا إلى هذا الحدّ؟

ب) مسألة الفساد المعمَّم

كلام الحكيم الصينيّ لا يمكن إلا أن يحاكينا: ما هو أصل هذا الفساد ولماذا يستمرّ لبنان بالتراجع نحو الوراء من سنة إلى أخرى، في نزول حقيقيّ إلى الجحيم، في التصنيف الدوليّ للبلدان الفاسدة حيث يحتلّ هذه السنة المرتبة 143 من أصل 180 على قائمة منظّمة الشفافية الدوليّة المناهضة للفساد؟ قبل بضعة أشهر، قرأتُ مقالًا ينصّ على المعادلة التالية[8] : البلدان التي يتمّ فيها الإلتزام بأعلى المعايير الأخلاقيّة واحترامها فيما يتعلّق بالإنفاق الحكوميّ، وحيث يقبل الزعماء السياسيّون عن طيب خاطر المساءلة وتخفيض

8 https://tradingeconomics.com/lebanon/corruption-rank

أجورهم وحيث يُدار الصالح العامّ بشكلٍ جيّد، هي أكثر البلدان ازدهارًا من الناحية الإقتصاديّة وفيها أقلّ نسبة من التفاوت الإجتماعيّ[9]. هذه البلدان لا ترزح تحت وطأة الديون. حيث تستشري أكبر نسبة من الفساد، تزداد الديون وتتفاقم حالة عدم المساواة، وهنا يُعتَبَر النازحون واللاجئون أرقامًا وليسوا أناسًا. في لبنان، لا حاجة لنبيّن أنّ الأزمة الإقتصاديّة المقترنة بالأزمة الإجتماعيّة لا تزال تهدّد الأسر الأشدّ فقرًا بحيث يستمرّ جزء كبير من الطبقة الوسطى في خسارة وسائله للعيش بشكلٍ جيّد ؛ نسبة 25 في المائة من السكّان الذين كانوا يعيشون في الفقر حتّى العام 2015، أصبحت 30 في المائة في العام 2018 وفقًا لدراسة أجرتها الإسكوا نُشِرَت العام الماضي[10]، أيّ أنّ 000 500 من السكّان يكسبون أقلّ من 120 دولارًا أميركيًا شهريًا ليستمرّوا في العيش، ويعيش حوالى 10 في المائة منهم بمدخول شهريّ لا يتجاوز 75 دولارًا أميركيًا.

من الواضح أنّ أسباب تعميم الفساد وآثاره المدمّرة متعدّدة. من واجب الجامعة أن تشير إلى سبب رئيسيّ لهذه المشكلة المزمنة. نحن جميعًا على دراية بهذا : لن تتحقّق وعود خطّة "سيدر" CEDRE إذا لم يتمّ اقتراح خطّة لإصلاح الحكم الإداريّ بالإضافة إلى وضع خطّة لمكافحة الفساد. كيف نتصرّف لإنجاح خطّة مكافحة الفساد هذه؟ هل يكفي القضاء على الرشاوى الصغيرة هنا وهناك وبالتالي معاقبة المسؤولين عن هذه الأعمال لصالح الفساد الصغير الذي يجب مواجهته، ناهيك عن الفساد الكبير؟ من الواضح أنّه يتوجّب مناهضتهم. لكنّنا نعرف، وقد كدنا نحفظ الأمر غيبًا، أنّ نظامنا السياسيّ قائم على التقاسم الطائفيّ. سيقول البعض إنّ هذا التقاسم المذهبيّ هو الذي يولّد لا بل يسهّل هذا الفساد بجميع أنواعه من خلال تغطية المسؤولين وتعيين أشخاص يعملون لحساب السياسيّين. في الواقع، لا يُنتج هذا النظام إلاّ سلوكًا سياسيًا قائمًا على المحسوبيّة ولا يستخدم الطائفة إلا لتحقيق غاياته. مصطلح clientélisme بالفرنسيّة نترجمه باللّغة العربيّة بمصطلح المحسوبيّة، client المحسوب وجمعه المحاسيب، وهو موضوع تعالجه دراسات كثيرة في العلوم السياسيّة والإجتماعيّة[11]. بالمختصر، هذا النظام يجعل "المواطن" اللّبنانيّ "تحت حماية سلطة سياسية لديها صلاحيّات سياسيّة للدفاع عن مصالحه وحقوقه بدلًا من تسليمها إلى الدولة".

9 Jean-Philippe Vincent, La puissance d'une éthique collective, moteur de la croissance d'un pays, **Le Figaro**, 15 octobre 2019.

10 https://en.annahar.com/article/865485

11 Clientélisme politique et corruption, Jean François Médard, **Revue Tiers Monde,** Année 2000 161 pp. 75-87.

وتوضح بعض التحليلات إلى أنّ المحسوبيّة هي النظام السياسيّ الذي يتمّ تنظيمه بحيث لا يمكن للمواطنين الحصول على حقوقهم إلا من خلال السلطة السياسيّة التي تُدفَع لها خدماتها بطريقة معنويّة أو ماديّة من أجل البقاء في السلطة. المفكّر اللّبنانيّ أحمد بيضون، هو واحد من أولئك الذين درسوا جيّدًا العلاقة بين الطائفيّة والمحسوبيّة، يقول إنّ هذا النظام *"القادر، بالتأكيد، على أن يظهر في سياق آخر غير الطائفيّة، لا يمكنه أبدًا الإستغناء عن العصبيّة (الروح العشائريّة) التي تحضنه. فكون الطائفيّة في البداية هي إحدى الوجوه المحتملة للعصبيّة، إستطاعت المحسوبيّة، في التاريخ المعاصر للبنان، أن تنشأ من الطائفيّة كما العصبيّات الأخرى ومن بينها بشكلٍ خاصّ عصبيّة العشيرة والمنطقة أو الموقع السكنيّ."* إذا نظرنا عن كثب، هذا التحليل وهذه الإستنتاجات، مثل العديد من الاستنتاجات الأخرى، تضعنا على مستوى مقاربة إجتماعيّة بسيطة ولا تجعل النقاش يتقدّم، لأنّ الاستنتاج الوحيد سيكون ببساطة إلغاء النظام الطائفيّ، كما لو كان من السهل للغاية إلغاء قرن من الزمان والتاريخ. نلاحظ أنّه كلّما انطلق هذا النوع من النداء، تتكمش الطائفيّة على نفسها وتصبح أسوأ من قبل. صحيح أنّ هذه الطائفيّة، خاصّة فيما يتعلّق بالأحوال الشخصيّة، مدوّنة في الدستور اللّبنانيّ. غير أنّ قراءة متأنّية للدستور تُظهر أنّ التركيز ينصبّ على حريّة الفرد ومسؤوليّته تجاه قوانين بلاده. تنصّ الفقرة (ج) من تمهيد الدستور على أنّ الجمهوريّة اللّبنانيّة *"تقوم على احترام الحريّات العامّة، وقبل كلّ شيء حريّة الرأي والضمير، وعلى العدالة الإجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمييز أو تفضيل"*. أمّا المادّة 8 فتؤكّد وتكرّر أنّ *"الحريّة الشخصيّة مصونة وفي حمى القانون ولن يمكن أن يُقبَض على أحد أو يُحبَس أو يوقَف إلاّ وفقًا لأحكام القانون"*. المادّة 9 صريحة عندما تعلن أنّ "*حريّة الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى... تكفل حريّة إقامة الشعائر الدينيّة تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام"*، حتّى وإن كانت المادّة نفسها مصحوبة بتأكيد الحقوق الطائفيّة، فتضمن *للأهلين على اختلاف مللهم، إحترام نظام الأحوال الشخصيّة والمصالح الدينيّة."* المادّة 12 توفّر دليلاً حاسمًا عندما تقول إنّ *"لكلّ لبنانيّ الحقّ في تولّي الوظائف العامّة لا ميزة لأحد على الآخر إلّا من حيث الاستحقاق والجدارة"*. تشدّد المادّة 13 على أنّ *"حريّة إبداء الرأي قولًا وكتابة، وحريّة الطباعة، وحريّة الاجتماع، وحريّة تأليف الجمعيّات، كلّها مكفولة ضمن دائرة القانون"*. وكذلك الأمر، غالبًا ما ننسى أنّ المادّة 50 من هذا الدستور تحدّثناعن *"يمين الإخلاص للأمّة اللّبنانيّة"* لا للطائفة *"عندما يقبض رئيس الجمهوريّة على زمام الحكم"*،

وكذلك الأمر، وفقًا للمادّة 27، *"عضو مجلس النوّاب يمثّل الأمّة جمعاء ولا يجوز أن تُربَط وكالته بقيدٍ أو شرط من قِبَل منتخبيه"*. وهكذا، دستورنا يجعل الفرد اللّبنانيّ مشروع مواطن وبالتالي كائنًا تاريخيًّا؛ فأيّ سياسة يُعهَد بها إلى ممثّل للشعب أو إلى حاكم، تعطيه المسؤوليّة المطلقة، الأخلاقيّة والعمليّة، لتحقيق هذه المهمّة[12].

في مواجهة حدود هذا النقد الذي ينسب الفساد إلى الطائفيّة السياسيّة، وبالنظر إلى مواد الدستور اللّبنانيّ نفسه الذي لا يُغرق الكلّ في الطائفيّة ولكنّه ينظر إلى الفرد اللّبنانيّ كمواطن حرّ في خياراته، يجب علينا البحث في مكان آخر عن أسباب هذا المأزق وهذا الفساد المتفّشي. سواء أكان يُنظَر إلى الطائفة على أنّها ظاهرة إجتماعيّة دينيّة أم كجوهر أو كرابط سياسيّ كما تقول بعض التحليلات اللّبنانيّة الماركسيّة والتحليلات ذات النوايا الحسنة، فالنتيجة ستكون هي نفسها إن كان لم يتمّ التطرّق بعمق إلى إصلاح مفهوم الشأن السياسيّ والسياسة في لبنان[13]. علاوة على ذلك، كلّ فرد يرتبط بعلاقة سياسيّة وإجتماعيّة، سواء كان مسيحيًّا أو مسلمًا. فالفساد لا تأمر به الأناجيل ولا القرآن، لا بل على العكس الفساد مُدان وممنوع منعًا باتًّا. إنّ المحسوبيّة، إلى جانب الفساد، تجعل من الإنسان مجرّد كائنٍ تاريخيّ. أودّ أن أقول إنّ الطائفيّة إذا اختفت يومًا ما من بلدنا، فلن يختفي الفساد والمحسوبيّة لأنّ المشكلة الحقيقيّة تكمن في مكان آخر وإذا خسرت اليوم الدولة 4 مليارات هُدِرَت هنا وهناك، فسوف تخسر أكثر إذا لم يتغيّر سياسيّونا ولم يصبحوا رجال ونساء دولة؛ سيكون الفساد والمحسوبيّة أشدّ خطورة لأنّهما لن يكون هناك حاجز أخلاقيّ أو دينيّ يردعهما. تكمن مشكلة لبنان ونتائجه المدمّرة 1) في تصوّر خاطئ لكلّ ممارسة سياسيّة يقوم بها القادة والسياسيّون 2) وفي ممارسة السياسة كخدمة لمصالح الفرد الخاصّة وليس للصالح العامّ. هذه الطريقة في التفكير في السياسة اللّبنانيّة، بكلّ فروقها، تمّت إدانتها من خلال نصّ ميشال شيحا في العام 1949 (والذي لا يزال آنيًّا وذا أهميّة كبرى حتّى اليوم) : *"إنّ المذاق الخالي من النكهة في سياستنا الداخليّة ينتج عنه غثيان. ما يثير الإشمئزاز هو تلك اللّغة المجوّفة، تلك العبارات الفارغة التي جعلتنا الحياة الرسميّة نعتاد عليها. الأطعمة التي لا تحتوي على الفيتامينات هي التي تمنح الوجه السياسيّ اللّبنانيّ هذا اللّون*

12 Salim DACCACHE s.j., « Les rapports entre la laïcité et la citoyenneté au Liban », in ***Actes du colloque, La territorialité de la laïcité***, sous la direction de Hiam MOUANNÈS Préface de Corinne MASCALA, Philippe NELIDOFF et Xavier BIOY, pp 253-265.

13 Georges CORM**, le Monde Diplomatique,** *mars, 1997.*

الباهت والمتصلّب. إنّ سياستنا بأكملها، أيّ حياتنا كلّها كمواطنين يتمّ التعامل معها باعتبارها من الاهتمامات الثانويّة، كمسألة ليست ذات أهميّة. إنّها مجّرد مسألة تشغيل الآلة الصدئة من دون تكبّد الكثير من العناء" [14].

لن أعرض هنا ماهيّة السياسة أو الشأن السياسيّ كما يتصوّره هذا السياسيّ اللّبنانيّ ويمارسه. أكتفي بالعودة إلى مرجعين فكريّين في الفلسفة السياسيّة يمكنهما أن يضيئا طريقنا. الأوّل عربيّ معروف ومرجعيّة فكريّة مُعترَف بها، هو مؤلّف **مقدّمة** التاريخ العالميّ : إنّه محمد ابن خلدون من القرن الرابع عشر والذي كان قاضيًا شرعيًّا شجاعًا ومحاربًا للمحسوبيّة والفساد في القاهرة "عاصمة الكون"[15]. في سيرته الذاتية، كما هو الحال في مقدّمته الطويلة، كشف ابن خلدون في زمن المماليك، وهو المراقب الدقيق، العصبيّة الطائفيّة وكيف تمّ التعامل معها واستخدامها من قِبَل بعض الحكّام والسياسيّين لممارسة الفساد وتعميمه على نطاق واسع. بالنسبة إلى ابن خلدون، في الممارسة العمليّة، الفساد المستشري في الدولة يهمل المتواضعين، والفقراء، والأرامل والأيتام من أجل تعزيز طبقة في خدمة الأمير الذي يدفع لهم مقابل ولائهم. بالنسبة إليه، يمكن تجاوز العصبيّة ليس عن طريق بعض الترتيبات التقنيّة للتنظيم السياسيّ، ولكن باقتناع من الأمير والحكّام أنّ الدولة و *"السلطة السياسيّة تتطابق مع الصالح البشريّ العامّ"*[16]. وكذلك الأمر، "تكمن *السلطة السياسيّة في جعل الجموع تتصرّف بحسب توجّهات العقل"* [17]. باختصار، ما يدعو إليه ابن خلدون هو إعادة تأهيل السياسة كقناعة من أجل القيام بإدارة صحيحة، وإصلاح السياسة التي تضمن العمران للجميع، والرفاهية الإجتماعيّة وتنمية المدينة بأكملها. إنّ استخدام أساليب العنف لا يمكن أن يُعهَد بها إلاّ لمن له المُلك، أيّ من هو مسؤول عن الدولة (الوازع)، وإلاّ فإنّ الدولة بأكملها سيُحكَم عليها بالتدمير الذاتيّ. إذا كان مثل ابن خلدون غير ملائم، ولكنّه كذلك، فلننظر معًا إلى النموذج السويسريّ : عندما تزورون

---

14 Paru le 1er décembre 1949 dans **le journal Le Jour.** صدر في 1 كانو الأوّل (ديسمبر) 1949 في جريدة "**لوجور**"

15 وُلد في تونس في العام 1332 وتوفيّ في العام 1406 في القاهرة، وهو مؤرّخ، وإقتصاديّ، وجغرافيّ، وديموغرافيّ، رائد من روّاد علم الإجتماع ورجل دولة من أصل عربيّ. كان يعرف الأنظمة السياسيّة في الأندلس وفي المغرب. تجدر الإشارة إلى أنّ "التمهيد المطوّل" الذي كتبه أكثر إثارة للاهتمام بالنسبة إلى العلوم السياسيّة وعلم الإجتماع من التاريخ نفسه.

16 أوليفييه كاري Olivier CARRÉ : ، الأخلاق والسياسة عند ابن خلدون، القاضي المسلم : آنيّة أنماط الأنظمة السياسيّة في مجلّة **L'Année sociologique (1940/1948-) Troisième série, Vol. 30 (1979-1980),** pp. 109-127, Presses Universitaires de France.

17 المرجع السابق.

المقاطعة السويسريّة، تدركون أنّ التضامن الإتنيّ، واللّغويّ، وحتّى الدينيّ موجود. لكن لا يتمّ استخدامه أبدًا أو التلاعب به لأغراض سياسيّة، لأنّ السياسة السويسريّة هي خدمة شاملة لا يجرؤ أحد على إعادة النظر فيها.

دعونا ننتقل إلى السلطة الفكريّة الأخرى التي اطّلع عليها البعض منّا خلال دراسته للفلسفة أو علم الاجتماع أو العلوم السياسيّة وهو مؤلّف غربيّ من القرن العشرين. إنّه جوليان فروند Julien Freund الذي بلور عملاً كاملاً لإعادة تأهيل السياسة كما تُمارَس في البلاد الديمقراطيّة. يحدّثنا عن جوهر السياسة التي تتضمّن ثلاثة جوانب : *"(1) الأمر والطاعة اللّذين يؤدّيان إلى جدليّة النظام ؛ (2 والتمييز بين القطاعين الخاصّ والعامّ، كون هذا الأخير علاقة غير شخصيّة تتطلّب التجانس والحقّ، و 3) مفهومَي الصديق والعدوّ اللّذين يؤدّيان إلى جدليّة النضال ويحضّان على شنّ الحرب من أجل عنصر جدّ بشريّ ؛ لأنّ السلام هو توازن بين العداوات".*

يعترف ج. فروند بهدف محدّد في السياسة، وهو ضمان الصالح العامّ من خلال الأمن الخارجيّ والانسجام الداخليّ. ويقول إنّ "الديمقراطيّة تنهار عندما يتبدّد الصدق في الغوغائيّة والإطراء". هذا يعني أنّه سيتعيّن على السياسيين الابتعاد عن استخدام الإدارة العامّة، بل يتوجّب عليهم أن يكونوا في خدمة الصالح العامّ، فأيّ تماهٍ بين السياسة والخدمة العامّة يؤدّي إلى جعل هذه الخدمة أداة بيد السياسيّين ومصالحهم. أذكّر بشعار المعهد الوطنيّ للإدارة العامّة في فرنسا الموجّه إلى الموظّفين المسؤولين: *"كونوا في خدمة الدولة ولا تكونوا في خدمة السلطة السياسيّة"*. هذا يعني أنّ مكافحة الفساد، إذا كانت جدّية، تفترض اتّخاذ ثلاثة تدابير، أوّلها إعادة تأهيل دور وسيط الجمهوريّة، الموكل من بين أمور أخرى أن يخوض المعركة ضدّ الفساد، ثانيًا تعيين لجنة من القضاة وكبار الإداريين المعروفين بأخلاقهم وكفاءتهم في إطلاق الأحكام المفترض اتّخاذها، وثالثًا تعيين لجنة أخرى تقترح تحديثًا لتشريعاتنا من أجل مكافحة الفساد وحظر أيّ صلة بين السياسة والأعمال والاتّفاقات مثل تلك التي تتمّ بالتراضي على مستوى الوزارات.

هذه الطريقة التي قد تكون "جوهريّة" في النظر إلى السياسة، لا يمكن إلاّ أن تُبرز الشأن السياسيّ والسياسة التي يتمثّل دورها في إضفاء المعنى على أنشطة المواطنين ومسيرة تاريخ الأمم. أودّ هنا أن أقترح على معهد العلوم السياسيّة في جامعتنا المرتبط بكليّة الحقوق ومرصد الوظيفة العامّة والحكم الرشيد إطلاق تنشئة

عمليّة موجّهة لمن يريد من حكّامنا وممثّلي الشعب تتعلّق بجميع النقاط التي تمّ ذكرها، وتبيان الدور الحاسم الذي قامت به العديد من كليّاتنا في نشأة إدارة عامّة لبنانيّة عُرفت بكفاءتها ونزاهتها لفترة طويلة منذ ولادة لبنان الكبير.

أودّ أن أنهي هذا الجزء من خطابي بذكر ما قاله قداسة البابا فرنسيس في رسالته لمناسبة يوم السلام في الأوّل من شهر كانون الثاني (يناير) الماضي. في كلمته الموجَّهة إلى الزعماء السياسيّين، دعاهم إلى إعادة تأهيل حقيقيّة للسياسة في خدمة الصالح العامّ. هذه الرسالة التي تحمل عنوان "**السياسة الصالحة في خدمة السلام**"، تحدّد ماهيّة السياسة الصالحة التي يمكن أن تكون صانعة لسلام *"يشبه زهرة هشّة تحاول أن تتفتّح وسط أحجار العنف"*. قال قداسته : *"ونحن ندرك أنّ : "البحث عن السلطة بأيّ ثمن يدفع إلى التجاوزات والظلم. إنّ السياسة هي وسيلة أساسيّة لتعزيز مواطنيّة الإنسان وأعماله، ولكن عندما مَن يمارسها لا يعيشها كخدمة للمجتمع البشريّ، قد تُصبح أداةَ قمع وتهميش وحتّى تدمير"*. يواصل قداسته قائلاً: *"تشكّل الوظيفة السياسيّة والمسؤوليّة السياسيّة في الواقع، تحدّيًا دائمًا لجميع الذين يتلقّون التفويض لخدمة بلدهم". (...) وتقدر السياسة أن تصبح حقّا شكلًا ساميًا للمحبّة إذا ما تمّ تطبيقها في إطار الاحترام الأساسيّ للحياة والحرّية وكرامة الناس."*[18] من دون تجاهل الفضائل التي تميّز بعض القادة السياسيّين، يؤكّد البابا على الرذائل التي تشوّه الوظيفة السياسيّة في الكثير من الأحيان. يقول: *"هذه الرذائل التي تضعف مثاليّة الديمقراطيّة الحق، هي عار على الحياة العامّة وتعرّض السلام الاجتماعي للخطر : 1) الفساد – في أشكاله العديدة من اختلاس الخير العامّ أو استغلال الناس –، 2) والحرمان من الحقوق، 3) وعدم احترام القواعد الجماعيّة، 4) والإثراء غير القانونيّ، 5) وتبرير السلطة بالقوّة أو بحجة "مصلحة الدولة"، 6) والميل إلى التشبّث في الحكم، 7) وكره الأجانب والعنصريّة، 8) ورفض الاعتناء بالأرض، 9) والاستغلال غير المحدود للموارد الطبيعيّة بهدف الربح الفوريّ، 10) واحتقار أولئك الذين أُجبِروا على الهجرة."* هذا هو السبب في أنّ البابا يذكّر السياسيّين بالطوباويّات التي أعلنها أحد الكرادلة وهو فيتنامي:

"طوبى لرجل السياسة الذي يدرك دوره إدراكًا عاليًا ويعيه بعمق.

طوبى لرجل السياسة الذي يعكس في شخصه مصداقيّتَه.

18 رسالة قداسة البابا فرنسيس من أجل الإحتفال باليوم العالميّ للسلام، في 1 كانون الثاني (يناير) 2019.

طوبى لرجل السياسة الذي يعمل من أجل الخير المشترك، ولا لمصالحه الشخصيّة.

طوبى لرجل السياسة الذي يبقى متّسقًا مع نفسه بأمانة.

طوبى لرجل السياسة الذي يحقّق الوحدة.

طوبى للسياسيّ الذي لا يمضي وقته في اتّهام الآخرين.

طوبى لرجل السياسة الذي يلتزم بتحقيق تغيير جذريّ.

طوبى لرجل السياسة الذي يعرف كيف يُصغي.

طوبى لرجل السياسة الذي لا يخاف." [19]

ج) العيش معًا على خطى سمير فرنجيّة وسليم عبو :

كنتُ قد أعلنتُ في كلمتي التأبينيّة الموجّهة إلى رئيس الجامعة الفخريّ سليم عبو أنّ الجامعة ستقوم بما يلزم لنشر مختارات من النصوص قام الأب عبو وصديقه سمير فرنجيّة ببلورتها وإعدادها معًا، مع مؤلّفين ومحرّرين آخرين، بينهم البروفسور أنطوان قربان الذي ينسّق هذا النشاط. وتعقيبًا على تفكيري حول إعادة تأهيل السياسة في لبنان، ستكون من مهامّ إعادة التأهيل هذه، في جملة أمور أخرى، دعم وتعزيز العيش معًا في لبنان. يرتبط هذا الاهتمام بعمل سمير فرنجيّة وعبو لأنّ هدفهما ليس إلغاء الطائفيّة بل جعل التنوّع الدينيّ ورقة رابحة من أجل بناء الدولة والتوصّل إلى الاستقرار من خلال نظام قويّ ومتين قائم على الإجماع والعيش معًا، وبتجاوزً الأيديولوجيّات المتمحورة حول الهويّات. يشير سمير فرنجيّة مستعيدًا ما كتبه ميشال شيحا في العام 1954: *"على الرغم من العديد من الأخطاء وسوء الاستخدام، فإنّ الطائفية هي التي علّمتنا التسامح في لبنان"* [20].

هذا التقليد، لأنّ الأمر يتعلّق بالتقليد، متجذّر في أرض بيروت حيث أنّ الشاعر اليونانيّ من القرن الخامس الميلاديّ "نونوس دي بانوبوليس" Nonnos de Panopolis كان يحتفي بـ "العيش معًا مدعومًا بسياسة جيّدة

19 François-Xavier Nguyen Van Thuan (m. en 2002), emprisonné par les communistes fut libéré et envoyé à Rome. Fut Préfet de la congrégation Justice et Paix.
فرانسوا كزافييه نغويين فان توان (توفيّ في العام 2002)، سجنه الشيوعيّون وتمّ إطلاق سراحه فأُرسِل إلى روما. كان مفوّضًا للجنة عدالة وسلام.

20 Prononcé le lors d'un colloque sur « Michel Chiha, l'homme politique ». Cf. **l'Orient-le Jour du 7/11/2015**.

وبأحكام "القانون في بيروت" .أقتبس منه: *"إنّ الشقاق الذي يهزم الدول لن يتوانى عن المسّ بالسلام إلاّ عندما تصبح "بيريت"، الضامنة للنظام، حاكمة الأرض والبحار، وعندما تحصّن المدن بمتراس قوانينها"*. لقد كان يعني أنّ "بيريت" كانت النموذج الذي يجب اتّباعه من حيث العيش معًا وكذلك الشفافيّة[21].

بالتالي، كيف لا نفرح، بوصفنا لبنانيّين أوّلاً وأعضاء في أسرة جامعة القدّيس يوسف، بالإعلان التاريخيّ حول الأخوّة الإنسانيّة الذي أعلنه مؤخّرًا في الإمارات العربيّة المتّحدة كلٌّ من البابا فرنسيس وإمام الأزهر أحمد الطيّب؟ إنّ بلدنا وجامعتنا يستمدّان علّة وجودهما من هذا العيش معًا الذي تمّ إعلانه بشكلٍ رائع في أبوظبي. يمكن لجامعة القدّيس يوسف أن تفتخر بكونها واحدة من الصانعين البارزين لهذه "الرسالة" التي تشكّل لبنان، وكلّ فرد من مجتمعنا هو حاملها ورسولها. كنا نودّ أن يتمّ التوقيع على هذه الوثيقة في لبنان، بلد الرسالة، لكنّنا سعداء لأنّ لبنان كان مصدر إلهام في هذا المجال.

في الواقع، لقد عرف البابا فرنسيس والإمام الأكبر للأزهر، في هذا الإعلان ذي الأبعاد التاريخيّة والحضاريّة، التعبير عن التوازن الهادئ والكامل لهذا العيش المشترك الذي تحدّث عنه بالكثير من الحماسة والاقتناع اثنان من أعظم مفكّرينا، الرئيس السابق للجامعة سليم عبو، والنائب السابق سمير فرنجيّة. بالنسبة إلى كليهما، هذا العيش معًا يعني "العيش معًا سياسيًا"، ضمن مساحة مشتركة تتمتّع بالسيادة ومعالمها واضحة، تحكمها القاعدة نفسها، قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات والقوانين نفسها.

إنّ العيش معًا يتجاوز مجرّد التعايش الاجتماعيّ المتبادل الذي يُعتَبَر أساسيًّا، ولكنّه ليس كلّ شيء وتشوبه أحيانًا أفعال ظالمة وتعسّفيّة مثل مصادرة الممتلكات. العيش معًا يعني العمل السياسيّ، أي الكشف في مكانٍ ما عن جسم المدينة من أجل لإصلاحه، وهو جسم حيّ حتّى لو اتّضح أنّه هشّ ويمكن أن يُصاب بالمرض كما كان يقول مكيافيلي Machiavel [22]. من الغرابة أنّ هذا الأخير يستخدم بوفرة المفردات الطبّية في عصره للحديث عن السياسة. وهكذا، يربط بين عمليّة التلاعب والاختلال وعمليّة فساد الجسم السياسيّ حيث يرتبط الفساد بالنسيان التدريجيّ للمبادئ التأسيسيّة والأخلاقيّة لدى الأجيال الأكبر سنًّا والأقلّ شبابًا الذين لم يعودوا يتذكّرون السياق التتابعيّ الأوّل في نشأة المدينة، تلك المبادئ التي تجعل المدينة تضمن استقرارها

21 Nonnos de Panopolis, **Géographies Dionysiaques, liv. 41** vers 395-388, t.II, p. 243 ; Koechly, t.II pp. 333-334, Ludwich

22 Cité par Dominique de Villepin, « Avant la démocratie quelques réflexions sur l'activité de Machiavel », in **Revue des Deux Mondes, Juin 2014.**

واستدامتها. حينئذٍ ينسى الفرد بالتأكيد أنّ المواطن هو إنسان حرّ، لكنّه يقبل أن يحكم اليوم ويُحكَم غدًا، وبالتالي أن يطيع قانون الدولة ولا شيء غير قانون الدولة. حينئذٍ، يتصرّف بسلوكيّات فاسدة، وأحيانًا باسم الصالح العام، ولكن لغايات خاصّة، فيغرس الكراهيّة ويثير الانقسام اللّذين يؤدّيان إلى إبادة المدينة. ممّا لا شكّ فيه، أنّ سليم عبو وسمير فرنجيّة كانا قد بدأا العمل منذ العام 2014، بمشروع المختارات المذكورة آنفًا والمتعلّقة بالعيش معًا والفخاخ التي تنتظره فتوضَع المختارات في متناول أجيال الشباب كأداة تاريخيّة تتيح لهم تذكّر تلك المبادئ الأولى التي صنعت لبنان ؛ وهو ليس سلسلة من السياجات المتجاورة تسكنها مجموعات دينيّة مختلفة، ولكنّها إرادة مساحة مشتركة وذات سيادة من الحريّة حيث يكون الجميع على وعي ودراية بالمشترك الموجود في الآخر المختلف عنه.

في كلمته التي ألقاها في العام 1998 تحت عنوان "مهمّات الجامعة"، يضع سليم عبو مسبقًا معالم هذه المختارات، وهي نمط صحّي وقائيّ حقيقيّ لذاكرة المواطنة، عن طريق إسناد الجامعة واجب أن *"تزوّد الطلاب... بثقافة سياسيّة متجدّدة، في مواجهة الوضع الوطنيّ المتغيّر"* وذلك كي *"تجعلهم يفكّرون في الافتراضات المسبقة للتعدديّة الديمقراطيّة، وطرق المواطنة المتمايزة ومبادئ حقوق الإنسان، فضلاً عن طريقة عملهم وما يتعرّض له هذا العمل من اختلال."* ويبدو كلامه صدى لمكيافيلي الذي يتحدّث عن الفساد، فهو يحذّر من انجراف الثقافة السياسيّة بقوله : *"من العبث أن نكرز بحبّ الوطن، وحسّ الصالح العامّ، واحترام القانون، إذا لم نستنكر... مصدر كلّ الانحرافات، تلك الإنتهازيّة التي "تتّخذ شكل سمة ثقافيّة سائدة" في لبنان.*

أودّ أن أضيف شخصيًّا، في ضوء الإعلان العالميّ للأخوّة في أبو ظبي، وعشيّة الاحتفال بالذكرى المئويّة الأولى لإعلان ولادة دولة لبنان الكبير، أنّ جامعة القدّيس يوسف في بيروت هي أكثر من مساحة للحريّة، إنّها *ملاذ للحريّة السياديّة* لكلّ مواطن لبنانيّ. إنّ نطاق جامعتنا يحتوي على مساحة مقدّسة من الحريّة، والكرامة والأخوّة، ولكن بدون تدخين. كلّ مناهضة لجامعة القدّيس يوسف بسياسة تطال الحريّة سوف تنكسر وتتفتّت.

لهذا السبب أناشد كلّ واحد منكم، على جميع مستويات أسرتنا الجامعيّة، أن تتحرّكوا وتشاركوا من أجل نشر ثقافة "العيش معًا سياسيًّا" بروح من الأخوّة. تتضمّن هذه الثقافة السياسيّة قواعد أساسيّة من دونها تؤول المدينة إلى الدمار الذاتيّ: إحترام التناوب الديمقراطيّ واستحقاقاته، وقبول المساءلة، والخروج من الانكماش على الذات نحو المواطنة، والتقيّد الصارم بالقوانين والاهتمام الدائم بالسيادة. دعونا نتذكّر أنّ المجتمع، كما يقول المفكّر

والمؤرّخ بورغينيو Bergougnioux [23] بقدر ما هو أكثر تعدديّة، بقدر ما يحتاج إلى التمسّك بالمبادئ. يذكّرنا إعلان أبوظبي بهذا من خلال الإشارة إلى أنّ الإنسانيّة واحدة كما أنّ الله واحد. ونحن جميعًا عائلة واحدة. كلّ واحد منّا هو كلّي وشامل، *"هو واحد في كلّ مكان وكلّي في كلّ مكان"* كما قال باسكال[24].فرجاءً، إنّي أتوجّه إلى السياسيّين لأقول لهم أن يخفّفوا من نبرة خطابهم السياسيّ المذهبيّ وأن يشدّدوا على القيم الإنسانيّة والروحيّة المشتركة. هذا هو الخير العظيم الذي يمكنكم تقديمه إلى وطننا لبنان. إنّ مهمّة التعليم الجامعيّ هي شحنة إبداعيّة دائمة غايتها هي تلك الشموليّة التي لا تتّخذ شكلاً واحدًا، ولا تذوب في قلب الجماعة، وفي الكلّ غير المتمايز، والمتجانس، وذات المعالم غير الواضحة. الشموليّة بطبيعتها هي في خدمة ما هو خاصّ ومحدّد، في "الكلّ الواحد" الذي يجسّدها. لهذا السبب تُعتَبَر ثقافة حقوق الإنسان، المنفتحة على التسامي، أيًّا كان تعبيرها الدينيّ، حجر زاوية النظام السياسيّ في المستقبل. أناشدكم حتّى نتمكّن جميعًا من الإلتزام في هذه المهمّة الجليلة (العيش معًا بالأخوّة) التي بدونها لن يكون للبنان أيّ معنى.

من أجل الاستمرار في بناء أمّتنا، نواجه التحدّي، كما فعلنا دائمًا، ونحن أوفياء لرسالتنا، وثقتنا بالله، وإيماننا بقيمنا وإرادتنا وقناعتنا كنساء ورجال أحرار ومسؤولين عن مصيرهم. كان سليم عبو وسمير فرنجيّة يعتزمان تقديم مختاراتهما بدعوةٍ إلى إنشاء مرصد للعيش المشترك اللّبنانيّ. لا يمكن لإعلان البابا والإمام إلا أن يحثّنا على جعل هذا المشروع واقعًا ملموسًا سأقدّمه في أقرب وقت ممكن إلى مجلس الجامعة من أجل تبنّيه كإحدى إنجازات رؤية جامعة القدّيس يوسف للسنة 2025 التي تؤكّد على أهميّة الجامعة كمكان للعيش معًا، ملتقى الطرق هذا الذي تتلاقى فيه جماعاتنا اللّبنانيّة لتتعلّم فنّ العيش معًا.

نحن نواصل في جامعتنا تعزيز العيش معًا، فبالإضافة إلى بعض المشاريع الرائدة مثل الجلسات الافتراضيّة لبرلمان الطلاّب، وأندية المناظرات، سيتمّ، إبتداءً من أيلول (سبتمبر) المقبل، إعتماد مشروع الإلتزام الإجتماعيّ، والمواطنيّ والتضامنيّ الخاصّ بالطالب، والذي ذُكر السنة الماضية هنا بالذات، وقد انخرطت مجموعة من اثنتي عشرة شابًّا من ذوي الاحتياجات الخاصّة في جامعتنا وفي اطار الجامعة للكلّUPT ليتلقّوا تدريبًا مهنيًّا، وهناك مجموعة أخرى هذه المرّة من اثنتي عشر شابًّا من اللاجئين السوريّين تلقّوا تدريبًا لغويًّا بالفرنسيّة في

23 Cité par Libération, le 6 septembre 2013.

24 Pascal, Preuves par discours I (Laf. 420, Sel. 680).

جامعتنا قبل الانضمام إلى مختلف مؤسّسات جامعة القدّيس يوسف وبالتالي فهذه مساهمة بشكلٍ متواضع في النهوض بسوريا.

الخاتمة

قال رئيسنا الراحل جان دوكروييه بصوت عالٍ أنّ على الجامعة "في جميع الظروف، أن "تسير" مع المدينة، لأنّها جزء منها ولأنّها يجب أن تتحمّل بعض المسؤوليّة تجاه المجتمع وطلاّبها والمهن التي تعدّهم لها"[25]. لا يسعنا إلاّ أن نسلك المسار الذي رسمه أسلافنا. صديق للأب دوكروييه Ducruet ، وهو أحد القضاة اللّبنانيّين البارزين، من قدامى كليّة الحقوق، وقد غادرنا منذ فترة قصيرة، الوزير السابق الراحل سليم الجاهل، كتب في الذكرى المئويّة لكليّة الحقوق اليسوعيّة: "المساهمة الكبيرة والأساسيّة التي قدّمتها جامعة القدّيس يوسف في بيروت هي أنّها نجحت في نشر ثقافة دولة القانون في بلادنا"[26]. على مشارف الاحتفال بالذكرى المئويّة الأولى لولادة لبنان الكبير، كم نحتاج، كجامعة القدّيس يوسف في بيروت، وأيضًا كتعليم عالٍ لبنانيّ يدرك ويعي مهمّته، إلى تحويل هذه الحقيقة التاريخيّة إلى مشروع مستمرّ في حياتنا اليوميّة ومستقبلنا. كم هو ضروريّ تأوين ثقافة دولة القانون هذه والعمل عليها في الأحرام الجامعيّة وفي جميع الأماكن اللّبنانيّة العامّة التي أصبحت قليلة، بحيث يسود القانون، قانون الجمهورية اللّبنانيّة، على كلّ المحاولات لإقامة حقوق خاصّة وتجاهل الحقوق المشتركة، ممّا يتسبّب بالصراعات والانقسامات. بهذه الروح، روح العيش المشترك في الاحترام المتبادل، والمساواة، ودولة القانون ندخل معًا في السنة المئويّة الكبرى لولادة لبنان الكبير من أجل أن نقول كلمتنا الصحيحة والحاسمة. دعونا جميعًا نتمنّى أن تتمّ الاحتفالات المختلفة في جامعة القديّس يوسف وفي لبنان والتي ستقام خلال عام اليوبيل، بروحية الإيمان ببلدنا وقيمه، فتؤتي ثمارها الجيّدة من تلك الشجرة الجميلة، تلك الأرزة التي تبلغ من العمر أكثر من قرن، لبنان الحريّات والديمقراطيّة، والعدالة، والمساواة، والعيش المشترك، والحكمة الألفيّة، والمقاومة والمحبّة.

25 Cf Jean Ducruet, **l'Université et la Cité,** éditions de l'USJ, 1995.

26 Cf. *l'Orient-le-Jour* le 20 avril 2013.